

هل يعيد الجنرالات التوازن للعلاقات الأردنية الإسرائيلية

وزير الخارجية الإسرائيلي: العلاقة مع مصر والأردن كنز استراتيجي

عودة الجنرالات إلى الحلبة السياسية في إسرائيل قد تلعب دورا في تبريد الأجواء مع الأردن ولكن الدوائر السياسية في عمان لا تبدي ثقة كبيرة في تحقق ذلك مع إصرار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومن خلفه الليكود على المضي قدما في خطط ضم المستوطنات وغور الأردن.

عمان - يرقب الأردن بحذر شديد أولى خطوات الحكومة الإسرائيلية الجديدة المشكلة من ائتلاف بين اليمين يقوده حزب الليكود بزعامته بنيامين نتنياهو وتحالف الجنرالات بزعامة رئيس هيئة الأركان السابق بيني غانتس. وتقول دوائر سياسية أردنية إن وجود جنرالات داخل الحكومة الجديدة التي يترأسها نتنياهو قد يمنح الأردن نوعا من الارتياح بالنظر للعلاقات التي تربط عمان بالمؤسستين العسكرية والأمنية الإسرائيلية حتى ما قبل توقيع اتفاق وادي عربة للسلام، بيد أن ذلك لا يعني أن الأمور في طريقها إلى الانفراج.

ولطالما اتسمت علاقة الأردن بالحكومات اليمينية السابقة التي أشرف على رئاستها بنيامين نتنياهو بالفتور تخللها في بعض الفترات توتر كان أشده وطأة حينما قتل أردنيان في يوليو 2017، داخل السفارة الإسرائيلية في عمان، ما دفع الأردن حينها إلى سحب سفيره. وعلى خلاف رأي المؤسستين الأمنية والعسكرية في إسرائيل فإن اليمين موقف أكثر حيال العلاقة مع الأردن ذلك أن الأخير يرى بأن المتغيرات الإقليمية وحتى الدولية تجعل من الاهتمام بهذه العلاقة مسألة ثانوية وسبق وأن قال نتنياهو بصريح العبارة "إن إلغاء الأردن لاتفاقية السلام معنا لا يهمننا".

وتعزو الدوائر الأردنية تشاؤمها حيال مسار العلاقة مع إسرائيل في حضرة الحكومة الجديدة إلى استمرار هيمنة اليمين على السلطة السياسية، متسلحا بدعم الجزء الأكبر من التسارع الإسرائيلي، لاسيما بشأن رؤيته "التيهوية" للسلام مع الفلسطينيين، ومسارعة تنفيذ خطط ضم أراض في

إثيوبيا تتحدى مصر والسودان: لا حاجة لإخطارهما لملء سد النهضة

الخرطوم - أعلنت إثيوبيا، الإثنين، أنها ماضية قدما بخططها لملء سد النهضة بحلول يوليو المقبل، كجزء من البناء المقرر، معتبرة أنه "لا حاجة لإخطار السودان ومصر بذلك". جاء ذلك في مقابلة للمتحدث بالإنابة باسم وزارة الشؤون الخارجية أسالو تيزازو، مع وكالة الأنباء الإثيوبية (رسمية)، في تصعيد جديد من أدبيس أبابا لآزمة سد النهضة. واعتبر تيزازو أن "شكوى مصر لمجلس الأمن الدولي لن تحقق أي نتيجة، ولن تعرقل خطة بدء ملء السد". وأضاف "لا شيء متوقعا منا في ما يتعلق بملء السد، لأن مصر والسودان يعرفان أن



بين خيارى المواجهة أو الاستسلام للواقع



تحالف الضرورة

المستوطنات في انتظار تهوُّ الظروف لضم الغور الذي يشكل ثلث مساحة الضفة. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطاب نصيب الحكومة الجديدة بالكنيست الإسرائيلي، الأحد، إن الحكومة ستعمل على ضم المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية. ولاحظت القناة الإخبارية الإسرائيلية "13"، أن نتنياهو لم يذكر "غور الأردن" في خطابه. ويشير المحللون إلى أن الجنرالات سيجاولون في الآن ذاته إعادة توطين العلاقة مع الأردن وتبريد الأجواء معه، وما تصريحات وزير الخارجية الجديد إلا تأكيد على هذا التوجه.

من الحلبة السياسية من الباب الكبير بتحقيق هذا الهدف المنشود، قبل الدخول في المعركة القضائية التي تنتظره بعد انتهاء فترة ولايته. وبموجب الاتفاق الائتلافي يتناوب كل من نتنياهو وغانتس على رئاسة الحكومة مع تقسيم الحقائق الوزارية مناصفة. ويتأسس نتياهو الحكومة لمدة 18 شهرا يتولى خلالها غانتس منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، قبل أن يتراس الأخير الحكومة لمدة 18 شهرا. ويرى المحللون أن شخصية نتياهو العنيدة والمندعة، قد لا تترك للجنرالات من خيار سوى الاستيلاء خلف رغبته، وفي أحسن الأحوال سيتوصلون لاتفاق معه حول أن تشمل خطوة الضم بداية

مقابلة مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية الجمعة، من نبرته تجاه خطط الضم قائلا إن إقدام إسرائيل على أية خطوات بضم أجزاء من الضفة الغربية، سيؤدي إلى "صدام كبير" مع بلاده. وبسؤاله، عما إذا ما كان سيعلق اتفاقية السلام الموقعة بين بلاده وإسرائيل عام 1994، أجاب الملك عبدالله الثاني "لا أريد أن أطلق التهديدات أو أن أهيب جوا للخلاف والمشاحنات، لكننا ندرس جميع الخيارات". ويقول محللون إن تحفظات الجنرالات الوافدين على الحكومة الإسرائيلية الجديدة ربما قد تنجح في كبح اندفاعه نتياهو بيد أن ذلك غير مضمون، خاصة وأن زعيم الليكود يريد أن يخرج

أبيض" عند تأسيسه بداية عام 2019، ويرتبط أشكنازي بعلاقات جيدة مع الأردن. وبدا واضحا أن أشكنازي ومن خلفه تحالف أزرق أبيض يعتبران أن هناك حاجة ملحة للحفاظ على العلاقة مع الجارتين، وأن الذهاب في خيار الضم الذي يشمل غور الأردن والمستوطنات في الضفة والقدس الشرقية والتي يقارب عددها المئة دون التوصل إلى تفاهات مع الجانبين الأردني والمصري ينطوي على مخاطر جمة. وحذر الأردن مرارا من مغية ضم أجزاء من الضفة الغربية معتبرا أنها تشكل تهديدا للسلام في المنطقة، وصعد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، في

الادعاء على مسؤول في مصرف لبنان بالتلاعب بسعر الدولار

بيروت - ادعت النيابة العامة المالية الإثنين على مدير العمليات النقدية في مصرف لبنان المركزي مازن حمدان، بعد أيام على توقيفه، وأحالته إلى قاضي التحقيق بجرم التلاعب بسعر صرف الدولار، في سابقة من نوعها. وأوقفت الأجهزة الأمنية الخميس حمدان بناء على أمر من النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم، في خطوة اعتبرها كثيرون تندرج في سياق البحث عن أكباش فداء لتبرئة ساحة السلطة السياسية الحاكمة من أي مسؤولية عن الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة التي يعيش على وقعها لبنان، وإلقاء العبء على مصرف لبنان.

البحث عن أكباش فداء لتبرئة ساحة السلطة السياسية من أي مسؤولية عن الأزمة المالية

وقال مصدر قضائي إن القاضي إبراهيم "ادعى على حمدان بجرم التلاعب بالعملة الوطنية وضرب استقرار الليرة عبر القيام بعمليات شراء دولارات مباشرة من الصرافين، وحوله موقوفا إلى قاضي التحقيق الأول في بيروت شربل أبوسمر". ويعد هذا "أول ادعاء على مسؤول في مصرف لبنان" رغم نفي المصرف في بيان الجمعة، غدا توقيف حمدان، "أي تلاعب في سوق الصرافين" ناتج عن عملياته. وقد أوضح المصرف أنه جرى تقديم سجلات عملياته مع الصيرفة إلى المدعي العام وأنها تكشف بوضوح أنه لم يكن هناك أي تلاعب. ويشهد لبنان أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الحرب الأهلية (1975 - 1990)، تتزامن مع أزمة سيولة حادة وشخ في الدولار وقبوض مصرفية على الودائع وعمليات السحب. وظهرت منذ الصيف للمرة الأولى منذ عقود سوق موازية، تجاوز فيها

رسميا بخطاب لمجلس الأمن، لبحث "تطورات" سد النهضة الإثيوبي، المتوقفة مفاوضات منذ أشهر. وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري، في بيان، إن الخطاب تطرق إلى أهمية تسوية هذا الملف بشكل عادل ومتوازن للأطراف المعنية الثلاثة (القاهرة والخرطوم وأديس أبابا) بما يضمن الأمن والاستقرار بالمنطقة. وكتف السؤول الإثيوبي إعداد بلاده وثيقة تعكس بوضوح موقفها في ما يتعلق بملء سد النهضة، وسيتم تقديمها قريباً إلى رئيس مجلس الأمن، دون تحديد موعد.

ورعت واشنطن، في نوفمبر الماضي، مساعي لتقريب وجهات النظر بين القاهرة وأديس أبابا والخرطوم، تكثرت في فبراير الماضي، بتوقيع مصر بالأحرف الأولى على اتفاق ملء وتشغيل السد. هذا الاتفاق الذي رعاه البنك الدولي أيضا، اعتبرته القاهرة "عادلا"، وسط رفض إثيوبي، وتحفظ سوداني، وإعلان مصري في منتصف مارس الماضي، عن توقف المحادثات مع إثيوبيا. وتحركت كل من القاهرة وأديس أبابا في اتصالات ومقابلات مع سفراء عدة لطرح وجهة نظر كل منهما للسد، وسط دعوات سودانية بالعودة للمفاوضات دون رد من الطرفين المصري والإثيوبي. وتتخوف القاهرة من تأثير سلبي محتمل للسد على تدفق حصنها السنوية من مياه نهر النيل البالغة 55.5 مليار متر مكعب، في حين يحصل السودان على 18.5 مليارا، بينما تقول أديس أبابا إنها لا تستهدف الإضرار بمصالح مصر، وإن الهدف من بناء السد هو توليد الكهرباء بالأساس.